المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: سوسيولوجيا السلوك السياسي
اسم الكاتب: د. فلاح جاسب عودة
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/9892
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 10:01 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

سوسيولوجيا السلوك السياسي

د. فلاح جاسب عودة
الجامعة المستنصرية/كلية العلوم السياسية
Dr.falahchasib2020@gmail.com

الملخص:

السلوك والفعل السياسي يتشكل ويتكوَّن بصورة أَساسيَّة في السياق الإجتماعي للأَفراد والجماعات ، ولهذا فالكلام هنا ينطلق من تصور سوسيولوجي مُؤدَّاه أَنَّ فهم السلوك والفعل السياسي يرتبط إرتباطاً وثيقاً بالبناء الإجتماعي بكل مُؤثراته الإجتماعيَّة والإقتصاديَّة والثقافيَّة ، فالبُنية السياسية تتكوَّن وتتشكَّل داخل البناء الإجتماعي الذي هو عبارة عن مجموعة علاقات إجتماعيَّة مُختلفة تتكامل من خلال الأَدوار الإجتماعيَّة التي تتجسد من خلال الوظيفة الإجتماعيَّة التي ترتبط إرتباطاً وثيقاً بالوظيفة السياسية لعدم الإنفكاك بينهما .

إنَّ سوسيولوجيا السياسة تعمد لتحليل السلوك السياسي للأَفراد والجماعات ومدى تأثير العوامل الإجتماعيَّة فيه بإعتبار أَهميَّة السلوك السياسي كتعبير واضح يُمكن مُلاحظته وتشخيصه ، فيمكن الوصول إلى إستنتاجات سياسيَّة مُعيَّنة عن السياسيين من خلال رصد سلوكهم الظاهر والذي يتضمن تصرفاتهم وردود أَفعالهم فيما يتعلق بشؤون الحكم ، كما يُمكن دراسة سلوك التنظيمات والمؤَسسات السياسيَّة الكبرى من خلاله كالدولة والنظام السياسي والأَحزاب السياسيَّة ، ومن ثَمَّ فيمكننا من خلاله فهم السلوك السياسي للأَفراد والجماعات وطبيعة تعاملهم مع المؤسسات والتنظيمات السياسية الكبرى في البلاد .

الكلمات المفتاحية: سوسيولوجيا. السياق الإجتماعي. الافراد. الجماعات. السلوك السياسي

تاريخ الاستلام : ١٥/ ٧/ ٢٠٢٤	**تاريخ القبول: ١٩/ ١١/ ٢٠٢٤**	**تاريخ النشر: ١/ ٣/ ٢٠٢٥**

The Sociology of Political Behavior

Dr.falah chasib oudah

Dr.falahchasib2020@gmail.com

Al-Mustansiriya University/College of political Sciences

Abstract:

Political behavior and action are fundamentally shaped and formed within the social context of individuals and groups. Therefore, the discussion here stems from a sociological conception that understanding political behavior and action is closely linked to the social structure with all its social, economic, and cultural influences.

The political structure is formed and shaped within the social structure, which is a set of diverse social relationships that are integrated through social roles embodied by the social function, which is closely linked to the political function due to the inseparability of the two. Political sociology seeks to analyze the political behavior of individuals and groups and the extent to which social factors influence it.

Considering the importance of political behavior as a clear expression that can be observed and diagnosed, specific political conclusions about politicians can be reached by observing their apparent behavior, which includes their actions and reactions regarding matters of governance. It can also study the behavior of major political organizations and institutions, such as the state, the political system, and political parties. Through this, we can understand the political behavior of individuals and groups and the nature of their interactions with major political institutions and organizations in the country.

Keywords : Sociology, Social Context, Individuals, Groups, Political Behavior

المقدمــة:

تَستعمِل الفلسفة والعلوم الإجتماعية مصطلح السلوك لِيصف على نحو دقيق ذلك الجانب من النشاط الذي يُمكن ملاحظته ، وهذا النشاط لابد أَنْ يكون بتأثيرات مُعينة فكرية أَيديولوجية أَو إجتماعية أَو إقتصادية أَو سياسية ، والتي تنطوي ضمنها التنشئة الإجتماعية والسياسية والثقافية والعقائدية والأَعراف والعادات والثوابت والمواقف والآراء فضلاً عن العلاقات بين الأَفراد والمجموعات الإجتماعية المختلفة وغيرها ، فسلوك الإنسان يتأَثر إلى حدٍ كبير بالوسط الإجتماعي الذي يعيش فيه وبأَصله العرقي ، وأَنَّ وحدة العرق أَو الأَصل العرقي الواحد هو أَحد أَقوى الروابط التي تُكَوِّن المجتمعات ، ويُشير مصطلح السلوك السياسي إلى شكل من أَشكال الإنخراط الفردي أَو الجماعي في العمل السياسي أَو أَي نشاط يمكن أَنْ يترتب عليه آثار مُعينة في مجال الحكم والسياسة ، وكما أَنَّ للإنسان سلوكاً إجتماعياً في بيئة مُعينة وفي مرحلة مُحددة وسلوكاً إقتصادياً كذلك ، فإنَّ له سلوكاً سياسياً أَيضاً تبعاً لِعاملي الزمان والمكان ، ودوافع السلوك في كل هذه واحدة ، والتي تبدأ إجتماعية لتنتهي بغيرها ، فلا يُمكن معرفة السلوك السياسي للأفراد والجماعات من دون معرفة البيئة الإجتماعية المؤثرة في البيئة السياسية وبالعكس ، فسلوك الفرد لا ينفصل عن السلوك العام للجماعة الإجتماعية التي ينتمي إليها .

إنَّ دراسة السلوك السياسي للأفراد والجماعات تعني دراسة القِيَم الإجتماعية والسياسية والإقتصادية التي ترتبط بثقافة هؤلاء ، فهذه القيم التي تُحفَظ بالجماعات الإجتماعية نفسها أَو بالمجتمع لها تأثيرها على السلوك السياسي ، بل السلوك السياسي يتحدد بقوَّتِها سواء أَكان ذلك على صعيد الأَفراد أَم المجتمعات أَم المؤسسات إذ يُمَثِّل سلوكها السياسي إنعكاساً لما تحمله من قِيَم ومعتقدات ومبادئ فكرية ليُعَبِّر السلوك السياسي عن موقفٍ أَو فعلٍ أو ردِ فعلٍ على موقف أَو مواقف مُعينة من قِبل فرد أَو مجموعة إجتماعية أَو سياسية أَو إقتصادية مُعيَّنة ، وفي ضوئه تتحدد الإتجاهات السياسية التكوينية لذلك الفرد أَو للمجموعة الإجتماعية أَو السياسية أَي أَنَّه نشاط سياسي لا يرتبط بإحداث الفعل السياسي فقط وإنما بنتائج ذلك الفعل أَيضاً ، وكل ذلك يكون في إطار واقع الفرد والجماعة الإجتماعية بما يشمل الواقع الإجتماعي والسياسي والإقتصادي ، وفي ضوء الثقافة السياسية المتولدة أَو الناتجة عن التنشئة الإجتماعية أَو السياسية ، وفي ضوء موقف معين والذي هو إستعداد عقلي ونفسي وعصبي صقلته التجربة وشحذته طبيعة حياة الفرد والجماعة وله تأثيرات مُوَجَّهة أَو أَفعال كَرَدِّ فعلٍ إزاء كل المواضيع أَو الوضعيات التي ترتبط به ، ومعنى ذلك أَنَّ سلوكية الأَفراد والجماعات قد إنتظمت بناءً على تجارب تَمُر بها أَثناء حياتها الإجتماعية والسياسية والإقتصادية الماضية بحيث أَنَّه إذا ما عُرِضت عليها حالات أَو مواضيع مُعيَّنة فإنَّها تتخذ مواقف تَنسجم مع الخطوط العامة لهذه السلوكية ، ومن ثَمَّ فإنَّ الموقف يأتي بعد سلسلة من السلوكيات كما أَنَّه يستدل عليه

دائماً من خلال التَعَرُّف على سلسلة من السلوكيات أَي بالكشف عن قوة مُحَرِّكة في تكوين الفرد أَو الجماعة تدفع تصرفاتها بإتجاه مُعيَّن . -

أَهميَّة البحث:

تكمن أَهمية البحث في مُحاولتها مَعرفة تأثير الأُصول الإجتماعية في السلوك السياسي للأفراد والجماعات ، والذي يرتد سلباً أَو إيجاباً على العمل السياسي داخل النظام السياسي وقوَّة الدولة ، فتظهر تأثيراتها في تماسك وإنسجام وإستقرار النظام السياسي ومؤسسات الدولة المختلفة .

إشكالِيَّة البحث :

تكمن إشكالِيَّة الدراسة في العلاقة القائمة مابين الأُصول الإجتماعية والسلوك السياسي للأَفراد والجماعات داخل مؤسسات الدولة والنظام السياسي ، فالدراسة تَتَمركز في مَجال الترابطات القائمة ما بين الأُصول الإجتماعية للأَفراد والجماعات الإجتماعية الذين يتسنمون مناصب داخل مؤسسات الدولة السياسية والإدارية وسلوكها السياسي داخل تلك المؤسسات .

فَرَضيَّة البحث :

تهدف الدراسة إلى إثبات فرَضيَّة مَفادها أَنَّ العلاقة بين الأُصول الإجتماعية والسلوك الإجتماعي يَغلب عليها تأثير تلك الأُصول في السلوك السياسي ، فالسلوك السياسي لأَعضاء الجماعات الإجتماعية المُشاركين في تلك المؤسسات تَحكمه عوامل المُحيط الإجتماعي إيجاباً وسلباً .

مَنهجيَّة البحث:

تَمَّ الإعتماد على المنهج التحليلي النُظمي في هذه الدراسة بإعتبار أَنَّ النظام داخل المؤسسات السياسية هو وحدة التحليل القائم على التفاعل ما بين الوحدات الإجتماعية المُختلفة المُكَوِّنَة لتلك المؤسسات بإعتبارها مجموعة من العناصر التي ينبغي أَنْ تكون مُترابطة ومُتفاعلة ، بالإضافة إلى أَنَّه أَكثر المناهج مَلائمة لإيضاح طبيعة العلاقة ما بين الأُصول الإجتماعية والذين يتسنمون مناصب داخل تلك المؤسسات والسلوك السياسي .

المَطلب الأَول

الإطار المفاهيمي للسوسيولوجيا والسلوك السياسي

اولا: السوسيولوجيا:

يُمكن تعريف السوسيولوجيا على أَنَّها (إجتماعية السياسة) ، والدراسات السوسيولوجية هي التي تعالج الأَسباب اللاسياسيَّة (أَي السوسيولوجية) التي تتحكم في سلوك الأَفراد في الحياة السياسية (الأَسود ١٩٩٠ ، ٩٦) ، وأَما السلوك السياسي فلا يوجد إتفاق على مدلوله الإصطلاحي ، ومن جملة التعاريف التي عُرِّفَ بها

أنَّه (كل التصرفات والأَفعال التي تصدر عن الفرد ، وهي جميع أَوجه النشاط العقلي والحركي والإنفعالي والإجتماعي التي يقوم بها الفرد) (علي ١٩٨٣ ، ٢٥) .

ثانياً- دور العوامل الإجتماعية :

إنَّ الجماعات الإجتماعية تبذل جهوداً مُتواصلة لأَجل تحقيق نوع من التجانس بين أَعضائها وذلك عن طريق رفع مستوى الشعور بالإنتماء ، ومن ثّمَّ التمسك بأَهدافها أَي أَنَّها تسعى إلى غرس قيم مُشتركة تُبعث إلى الوجود بإتجاهات وسلوكيات مُتقاربة إنْ لم تكن مُتماثلة(الأَسود ١٩٩٠، ٤٦) ، ولكل جماعة إجتماعية في المجتمع وضعها الخاص الذي يعيش في ظله أَفراد تلك الجماعات ، وهو يؤثر في سلوكهم من خلال تأثيره في أَفكارهم وإنطباعاتهم وتركيبتهم النفسية ، فيؤلف شخصياتهم التي بُنيت من تأثير مجموع العوامل الإجتماعية التي ساهمت في تكوينها ، فكل فرد يجد نفسه يعيش في وسط بيئة إجتماعية لها قواعدها وقِيمها وسلوكها الأَمر الذي يدفع به إلى أَنْ يَعيَ وضعه الفردي ضمن الوضع الجماعي ، فكل جماعة إجتماعية تتخذ مواقف وسلوكيات سياسية تتفق مع وضعها الإجتماعي ، فالمتمسك بالحق القومي يسلك سلوكيات تنسجم مع ما يراه حقوقاً قومية ، والمتمسك بالحق الديني يسلك سلوكيات تنسجم مع ما يراه حقاً دينيا ، وإذا ما تجاوزنا وجود الحق القومي أَو الديني لتلك الجماعات الإجتماعية فإنَّ المعيار الإقتصادي يُمكن أَنْ يكون دافعاً إلى نفس التوجه والسلوك لتحقيق نفس الهدف ، فتتميز تلك الجماعات المُنظَّمة والأَفراد الذين ينتمون إلى مثل تلك الجماعات بإتخاذ مواقف سياسية أَشد قوة وسلوكها يكون أَكثر تماسكاً نتيجة الإندماج الكامل في تلك الجماعات فالإنتماء إلى الجماعات القومية الإنفصالية أَو الجماعات الدينية التي تتبنى مبدأ الإنفراد بالسلطة يسير بخط

متوازي مع تلك الخيارات السياسية التي تتخذها تلك الجماعات الإجتماعية الأَكثر تنظيماً والأَكثر تجانساً من المجتمع الكلي ، ويمتاز الأَفراد الذين ينتمون إلى تلك الجماعات بعدم تأَثرهم بعوامل الوسط الإجتماعي أَو السياسي العام الذي يتواجدون فيه فيكون سلوكهم مُتناقض مع الإتجاه العام الذي عليه المجتمع العام الذي يعيشون فيه ولعل تأثير العوامل الإجتماعية على سلوك تلك الجماعات والأَفراد الذين ينتمون إليها قد يعود إلى عدَّة أَسباب منها :

١- قوة الإستقطاب الإجتماعي- الإقتصادي :

تنمو عملية الإستقطاب الإجتماعي وتتطور داخل تلك الجماعات الإجتماعية بخطٍ مُتوازي مع عملية بناء تلك الجماعات الإجتماعية إقتصادياً ، فيتحدد سلوكها بمقدار قوتها الإقتصادية التي تستخدمها في توجيه سلوك أَفرادها بالإتجاه الموافق لتحقيق أَهداف تلك الجماعات لتستقطب أَفرادها بناءً على قِيم وعادات وتقاليد ومصالح مُتميزة قبلية قومية لكل القوميات أَو حقوق دينية مُتأَصلة أَو غيرها ، وقد تُعزز الصراعات المُتوالية

على الصعيد السياسي والإجتماعي والإقتصادي حدود التمايز بين تلك الجماعات الإجتماعية ، وهذه العملية تكون في حالة دينامية مُتصاعدة إذا كانت أُسس المجتمع الذي بُنيت عليه تلك الجماعات والذي تدخل عناصره في تكوين مُجتمعها المنشود موجودة .

إنَّ هذه الحركة الواسعة النطاق لتلك الجماعات الإجتماعية تؤدي بالسلوك الفردي والجماعي داخل المجتمع إلى التناقض ، وتجعل الحياة السياسية والإجتماعية والإقتصادية تعيش حالة تصادم فردي وجماعي ما دامت القيم التي بُنيت عليها جامدة وغير مُتحركة فيما يخص وحدة الأَرض والوطن وأَنْ يكون للجميع ، فالطبع المتأَصل يعود إلى النهج الذي يَتفق وأَمزجة النفس الخاصة بها (الحسني ٢٠٠٨، ٢٦٧) ، فبمقدار جمود تلك القيم ستتعقد الحياة بكل ميادينها وقد تتوقف .

٢- تعدد السلوك الإجتماعي- السياسي :

الوجودات الإجتماعية الفردية والجماعية المُتعددة على المستوى الإجتماعي والسياسي لم تَخلُق وحدة الإنتماء إلى وطن واحد لِتبقى تلك الجماعات والأَفراد التابعين لها ذات طبائع وأَبعاد مختلفة تمام الإختلاف عن المجتمع الكلي الذي ينحدرون عنه ، وهذا يعني نهاية الأُمة ونهاية الشعب ونهاية الوطن ونهاية الدولة ونهاية النظام السياسي ، ويترتب على هذا أَنْ يكون سلوك العاملين في مؤسسات الدولة منسجماً مع البناء الإجتماعي الذي بُنيت عليه نفوسهم وَتَرَكَّبت عليه شخصياتهم من الناحية القوميَّة أَو الدينية أَو غيرها ، فيكون تعدد السلوك داخل المجتمع وداخل مؤسسات الدولة بمثابة الإنسلاخ عن القيم الوطنية ، وهذا لا يحصل إلا بصورة قسرية وخصوصاً إذا كانت تلك الجماعات ترى أَنَّ وجودها مُتوقفاً على تلك الأُمور لندخل في حالة صراع وجودات لا صراع إرادات ، أَو صراع مصالح لا صراع أَيديولوجيات فقط ، فلا توجد أَنماط لسلوك مُتعدد داخل المجتمع الواحد لجماعات إجتماعية مُتعددة مُختلفة تستطيع أَنْ تُوَّفق بين مُتطلبات الإنتماء الإجتماعي والمواقف السياسية التي عليها أَنْ تتخذها داخل مؤسسات الدولة أَو النظام السياسي ككل ، وقوة تأثير العوامل الإجتماعية من جهة والإستعداد النفسي والذهني لدى أَفراد تلك الجماعات من جهة أُخرى يتحكمان مِن ثَمَّ في تقرير السلوك السياسي للعاملين في تلك المؤسسات ، فالإنقسامات الدينية والقومية والطبقية بما فيها من أَبنية فكرية وأَيديولوجية أَحدثت إنقساماً إقليمياً وكانت هي السبب في شق الوحدة المجتمعية وبالتالي شق الوحدة الوطنية داخل مؤسسات الدولة ، فالتعدد في الولاءات والإنتماءات من عوامل التجزئة (النقيب١٩٩٧، ٨) .

٣- السلوك الجمعي والسلوك الشخصي :

لدينا سلوك جمعي لكل جماعة إجتماعية داخل المجتمع وسلوك من المفروض أَنْ يكون جمعياً أَيضاً داخل مؤسسات الدولة ، وسلوك شخصي وهذا السلوك يمكن أَنْ يكون إنطباعاً لسلوك كل جماعة إجتماعية ، أَو إنعكاس لإنطباعات شخصية كل فرد من أَفراد تلك الجماعات نتيجة التجارب الشخصية ، والذي هو إنعكاس لمرتكزات شخصية الجماعة التي ينتمي إليها الفرد أَيضاً ، فيكون سلوك نموذجي للجماعة التي ينتمي إليها ، فينسجم سلوك الفرد مع السلوك الشخصي للجماعة التي ينتمي إليها وينسجم مع مركزه الإجتماعي داخلها لينعكس بعد ذلك على مركزه السياسي داخل مؤسسات الدولة ومن خلال الجماعة الإجتماعية التي ينتمي إليها الفرد ومن خلال مركزه فيها نستطيع التنبوء بسلوكه السياسي داخل مؤسسات الدولة ، وعليه فبإمكاننا أَنْ نتوقع من جانب العاملين في مؤسسات الدولة الذين ينتمي كل منهم إلى جماعة إجتماعية مُعينة ويتبنون أَساليبها ونمط تفكيرها وسلوكياتها فعلاً أَنْ يتجهوا إلى إتخاذ مواقف سياسية مطابقة للمرتكزات التي بُنيت عليها الجماعات الإجتماعية التي ينتمون إليها ، وهذا ماضٍ عن قناعة بعدم حركة التطور التاريخي لتلك الجماعات الإجتماعية .

٤- تناقضات السلوك الإجتماعي :

لا يُمكن أَنْ تَحصل تناقضات في السلوك داخل الجماعة الواحدة وإلا فَستُعد مُخالَفَة عرفية ، والكلام هنا في مُطابقة أَنماط السلوك الفردي أَو الجماعي داخل مؤسسات الدولة ، والتي من المفترض أَنْ تكون مُتأتية عن دوافع المصلحة العامة لا مصالح الجماعات الإجتماعية التي ينتمي إليها هؤلاء الأَفراد ، وهنا يحصل التناقض في حال مُخالفة سلوك الأَفراد داخل مؤسسات الدولة لمتطلبات السلوك داخل الجماعات الإجتماعية التي ينتمون إليها ، ولكن لا يحصل في الأَساس أَي ضغوط لمراكز هؤلاء الأَفراد المتناقضة الإجتماعية منها والمُبتنية على قيم تلك الجماعات الداخلية ومراكزهم السياسية التي يتولونها داخل مؤسسات الدولة ، فالمراكز الإجتماعية تُعرضهم إلى تأثيرات قوية وحادة بحيث تُفقدهم إمكانية الإنسلاخ عن مجموعاتهم الإجتماعية إنطلاقاً من وضعهم داخل تلك المؤسسات ، الأَمر الذي يؤدي في حال التناقض إلى رفض الواقع السياسي داخل مؤسسات الدولة واللجوء إلى القيم المجتمعية لتلك الجماعات الإجتماعية والتي ينطلقون معها بمواقف مُتطرفة وسلوك حاد ، وهذا يعود إلى عدم الشعور بالهوية الواحدة وفقدان روح المواطنة ، فيكون للإختلافات دور كبير في الحيلولة دون نجاح الدولة في بناء روح المواطنة والشعور بالهوية الواحدة (مراد ٢٠١٣ ، ٣٠١: حسن٢٠٠٧، ١٥٣) .

ثالثاً- دور التجارب الشخصية والجماعية :

سلوك الأَفراد والجماعات يعتمد على الجزء الثقافي والحضاري والفكري والطبقي والديني والقومي الذي يعيشون في كنفه وساهم في تكوين شخصيتهم السياسية والإجتماعية ، والتي من خلال تحديد معالمها يُمكن أَنْ نصل إلى معرفة السلوك السياسي الذي سيتم إتخاذه داخل مؤسسات الدولة ، ولما كانت الجماعات الإجتماعية التي يعيش فيها هؤلاء الأَفراد مُعقدة في تركيبها وكانت الأَدوار المرسومة فيها مُتماسكة داخلياً ومُتناقضة مع غيرها خارجياً سواء أَكان هذا التناقض مع الجماعات الأُخرى خارج مؤسسات الدولة وداخلها أَم مع مؤسسات الدولة نفسها الموجودين هم داخلها إذا كانت تسعى للمصلحة العامة ، وفي هذه الحالة إما أَنْ تُرغم مؤسسات الدولة على التنازل وتُسَخَّر في خدمة المصالح الخاصة لبعض الأَقليات أَو أَنْ تُنخر من داخلها بأَفعال فردية تخدم مصالح تلك الجماعات أَو تُعَطَّل المؤسسات نهائيا ، فالحتميات الإجتماعية لدى الجماعات الإجتماعية المُختلفة تُساهم في تكوين ملامح مُشتركة بين أَفراد كل جماعة من تلك الجماعات بحيث تتكوَّنْ شخصية فريدة ، فإندماج الأَفراد في الأَوضاع الإجتماعية التي عُرِضَت لهم في حياتهم الماضية وتكيُّفهم نفسياً وإجتماعياً معها تُعطي مؤشرات عديدة عن السلوك الذي سيتخذونه سياسياً داخل مؤسسات الدولة ، فشخصية الفرد التي تكونت في الماضي وتطلعاته في المستقبل هي التي تفرض سلوكه في حاضره ، فشخصية الإنسان تُسبك في قوالب يصنعها المجتمع (العبودي ٢٠١١ ، ١) ، فحياته الماضية تُفسر كيف كان يُفسر المركز الإجتماعي الذي كان يشغله والأَنماط الثقافية التي إرتبط بها ، وعليه فسلوكه الماضي يُؤثر على سلوكه الذي يتخذه إزاء الأَوضاع الجديدة .

رابعاً- السلوك الفردي والجماعي للقائمين على مؤسسات الدولة :

إنَّ وجود الجماعات الإجتماعية قائم على وعي مزدوج وعي بالتجمع والإتحاد ووعي بالهدف المشترك الذي تسعى وراءه تلك الجماعات ، ويترتب عليهما سلوك إجتماعي فردي وجماعي مُطابق لهما ، والذي ينبثق عنه سلوك سياسي يتعلق بمؤسسات الدولة من خلال تكوين وزارة أَو نجاح تطبيق قرار أَو فشله أَو عمل الوزارات والإدارات التابعة لها أَو غيرها ، والتي ترتبط بتكوين شخصية أَعضائها وردود أَفعالهم أَو إستجاباتهم أَو النوازع التي ترسبت عبر سنوات طويلة من الوراثة والتربية والتعليم والتجارب الماضية ، فالسلوك السياسي للأَفراد عبر إنتمائهم لجماعات إجتماعية مُعينة والتي إنبثقت عنها أَحزاب سياسية تتنفس بِنَفَس تلك الجماعات عبر إعتناقها فكراً وأَيديولوجيا سياسية لا يُمكن لها إلا أَنْ تأخذ بنظر الإعتبار المُرَكَّبات النفسية التي وَلَّدتها التجارب الماضية ، فيُعطي السلوك الفردي والجماعي لمجموع الأَفراد الذين تنتمي كل منهم إلى جماعة إجتماعية مُعينة داخل مؤسسات الدولة طابع السلبية وعدم التعاون والتكاتف وعدم التماسك

والإحترام في سلوك مُنَظَّم تُحدده القوانين والعادات والتقاليد والقيم الإجتماعية ، وهذا يعني أَنَّ المجتمع حاضر في صميم كل فرد (العبودي ٢٠١١، ٢) ، ويمكن تقسيم السلوك الجمعي إلى ثلاثة أَنواع :

١. السلوك الجمعي على أَساس الإنتقال السريع للأَفكار والخواطر والشعور والمزاج بين أَعضاء الجماعات الإجتماعية التي ينتمون إليها دون أَي تفكير أَو إعتراض أَو تلكؤ من قِبَلِهم .
٢. السلوك الجمعي الذي يُفَسَّر على أَساس تكتل الأَفراد في تلك الجماعات لتشابه ميولهم وأَفكارهم وأَهدافهم ، فالهدف والتجربة المشتركة يُمكن لهما أَنْ يفرزا أَنماطاً مُتماثلة من التفكير والسلوك لدى أَفراد الجماعات الإجتماعية (الأَسود ١٩٩٠، ٤٦).
٣. السلوك الجمعي الناتج عن مجموع المُعتقدات والقيم والمصالح والشعور والهدف المتبادل والعواطف المُشتركة التي يحملها عدد من الأَفراد الذين ينتمون إلى تلك الجماعات الإجتماعية .

فكما أَنَّ هناك عقل جمعي لكل جماعة إجتماعية والذي كان سبباً في إعطاء صيغة مُعينة لتقاليد ومقاييس الأَفراد ، وأَنَّ الفرد العادي في تلك الجماعات الإجتماعية مهما بلغ من قوة أَو ذكاء لا يستطيع التأثير على هذا العقل إلا أَنَّ تأثير الأَفراد في صياغة هذا العقل في بداية تكوينه أَو إتمامه بمطالب تراها حقاً قومياً أَو دينياً أَو غيرها كانت واضحة ، فتلك الجماعات لم تَقُم على الإجماع أَو الإتفاق الجماعي الذي هو عنصر من العناصر الأَساسية التي يتركب منها النظام الإجتماعي لتلك الجماعات ، فهناك شخص أَو مجموعة أَشخاص أَسسوا لشئ لِيَصبح أَساساً لوجودهم ليتحول بعد ذلك إلى أَساس لوجود تلك الجماعات ، ولم يحصل الإجماع أَو الإتفاق الجماعي بين الأَفراد أَو الجماعات الإجتماعية المُختلفة لعدم وجود إنسجام ووئام كامل بينهم فيما يخص معتقداتهم وأَفكارهم وأَخلاقهم وأَهدافهم والأَدوار الإجتماعية المُختلفة أَو المُتساوية التي يشغلونها ، لينتج عن ذلك سلوك موحد داخل تلك الجماعات الإجتماعية ناتج عن إلتزام الأَشخاص الكامل بالأَحكام والقوانين التي تُحدد وتضبط سلوكهم وَتُوَجِّهه نحو إنجاز الأَهداف ، وتوزيع الواجبات والحقوق عليهم بحيث ينسجم هذا مع النظام الإجتماعي لتلك الجماعات الذي تَمَّ تأسيسه ، والقبول الجماعي الناتج عن الإتفاق الجماعي داخل تلك الجماعات يقضي بوجود حالة من التماسك الإجتماعي بين أَفرادها نتيجة وعيهم المُشترك وعواطفهم الواحدة ومزاياهم المتشابهة كمزايا القوميَّة أَو الدينيَّة أَو الجغرافية أَو الطبقية أَو غيرها ، والتي تُحددها لهم عضويتهم في تلك الجماعات الإجتماعية أَو الطابع المُشترك الذي يعيشون تحت ظله ، لتتصف العلاقات داخل الجماعات بالترابط وأَنَّها ليست علاقات إجتماعية بسيطة (علام ١٩٩٤ ، ٣٢).

إنَّ السلوك الذي لا يتماشى مع القيم والعادات والتقاليد الإجتماعية التي تعتمدها تلك الجماعات الإجتماعية في تحديد سلوك أَفرادها يُعد سلوكاً غير وظيفي يتناقض مع الأَحكام الإجتماعية والعرفية الضرورية لعملية التماسك الإجتماعي لتلك الجماعات ، وهذا السلوك سيجلب السخط الإجتماعي من لدن تلك

الجماعات والأَفراد الذين ينتمون إليها ، فتلك الأَعراف والقيم والتقاليد والعادات تُعد نماذج سلوكية يجب الإلتزام بها من قِبل أَفراد تلك الجماعات عند تواجدهم داخل مؤسسات الدولة لِما لها من أَهمية تقليدية وإجتماعية بالغة ، والوقوف ضد التعاليم الأَساسية للأَعراف يستلزم العقاب الصارم الذي يُفرض على المخالفين ذلك العقاب الذي يُشتق من العادات والتقاليد أَو الرأَي العام لتلك الجماعات الإجتماعية ، فلا يُمكن على هذا أَنْ يكون سلوك الفرد داخل مؤسسات الدولة مُخالفاً لمتطلبات العادات والتقاليد الإجتماعية للجماعة الإجتماعية التي ينتمي إليها فيحصل صراع بين الدوافع الإجتماعية للجماعات الإجتماعية التي ينتمي إليها الفرد داخل مؤسسات الدولة ووسائل الضبط السياسي والسلوكي التي تعتمدها تلك المؤسسات بعد إنتفاء الضبط الإجتماعي للمجتمع العام ، وهذا الفشل في ضبط السلوك الإجتماعي للمجتمع العام سيؤدي إلى فشل تلك المؤسسات في ضبط السلوك السياسي لتلك الجماعات والأَفراد الذين ينتمون إليها داخل تلك المؤسسات ، أَو بالأَحرى أَنَّه تَمَّ جر الفشل في ضبط السلوك الإجتماعي إلى مؤسسات الدولة فالتفاعلات التي تجري بين الجماعات الإجتماعية المُختلفة هي التي ستُحدد السلوك المنضبط والسلوك غير المنضبط فهي وليدة تلك التفاعلات ، وعدم الترابط الإجتماعي هذا ناجم عن تآكل المعتقدات المشتركة والأَهداف العامة (إيبرلي ٢٠٠٣، ٣٧) . فالدافع هو الذي يُحفز السلوك الإجتماعي أَو السياسي .

المطلب الثاني

سوسيولوجيا شخصية القائمين على مؤسسات الدولة

أَولاً- سوسيولوجيا الشخصية :

تُعد الشخصية من المحددات النفسية للسلوك التنظيمي بالإضافة إلى التعليم والإدراك والدافعية والإتجاهات(عنصر و ليتيم ٢٠١٤ ، ١٣٣-١٣٧) ، والشخصية التي يتمتع بها العاملون في مؤسسات الدولة كما أَنَّها صناعة إجتماعية فهي أَيضاً تخضع للضغوطات المختلفة التي تتعرض لها سواء أَكانت تلك الضغوطات ملائمة لما هو مغروس فيها من صفات وإنطباعات أَم كانت غير ملائمة لتصطدم بوحدة مُتكاملة من الصفات أَو الميزات الجسمية والعقلية والمزاجية التي تبدو من خلال التعامل مع باقي أَعضاء تلك المؤسسات ، فتظهر دوافع كل فرد منهم وعواطفه وميوله وسماته الخُلقية وآرائه ومعتقداته وإتجاهاته وعاداته الإجتماعية وذكائه وقدراته ومواهبه ومعلوماته وما يتخذه من أَهداف ومُثُل وقيم إجتماعية وفلسفية وإتجاهات أَثناء تفاعله مع باقي أَعضاء تلك المؤسسات ، فتكون شخصية كل واحد منهم عبارة عن صورة مُنَظَمَة مُتكاملة لسلوكه فتُعبر عن أَنماط السلوك المُتضمنة الأَفكار والعواطف ، كما يُخبرنا السلوك عن المجتمع الذي يعيش فيه هؤلاء الأَفراد والذي نشأَوا فيه أَكثر مما يُخبرنا عن الطبيعة البشرية الراسخة أَو غير القابلة للتغيير (هيود ٢٠١٢ ، ١٣١) ، فللشخصية أَهمية داخل مؤسسات الدولة حيث تؤثر بما فيها من

خصائص وسمات على سلوكه داخل تلك المؤسسات ، فهي تؤثر على طريقة تفاعله مع الآخرين وعلى الطريقة التي يتصرف فيها ، فتكون الشخصية عبارة عن نظام كلي ووحدة وظيفية مُتكاملة وأَنماط من السلوك المميز والتنظيم الدينامي في الفرد لجميع الأَجهزة النفسية والجسمية والذي يُحدد توافقه الوحيد مع بيئته الإجتماعية ، فترتبط إرتباطاً كاملاً بالعمليات الوظيفية للنظام الإجتماعي فهي إنعكاس عنه وصورة منه وبمقدار تماسك النظام الإجتماعي للجماعات الإجتماعية التي ينتمي إليها الشخص ستتماسك تلك الشخصيات ، فشخصية الفرد هي إنعكاس عن شخصية الجماعة التي ينتمي إليها ، فكان من المفروض أَنْ يكون للمجتمع الشامل شخصية إجتماعية شاملة لتنعكس عنها شخصية باقي الجماعات الإجتماعية والأَفراد الذين ينتمون لها ، فالعاملين في مؤسسات الدولة يختلفون في الأَيديولوجيات التي يحملونها وفي طريقة تفكيرهم وفي طريقة تفسيرهم للبيئة التي يعيشون فيها داخل المجتمع الكلي وفي طريقة إستجابتهم لهذه البيئة ، فَأَثَّرت الجماعات المُختلفة في إيجاد فروق وإختلافات فردية بين أَفرادها وأَفراد الجماعات الأُخرى داخل المجتمع الواحد فالفرد لا يتصرف بمعزل عن البيئة الإجتماعية أَو المواقف التي يوجد فيها ، فشخصية العاملين في مؤسسات الدولة هي عبارة عن مزيج من الدوافع والعادات والتقاليد والميول وأَساليب السلوك المُكتسبة والإستعدادات والقدرات والمشاعر والأَحاسيس والإدراك والتصور والتفكير والنواحي المزاجية والحالات الوجدانية والطبائع والمشاعر والإنفعالات .

فَتؤثر الشخصية على الطريقة التي يتصرف بها موظفوا الدولة أَثناء تأديتهم لأَعمالهم الوظيفية داخلها ، فشخصية الفرد تُعتبر خاصية مُستقرة وثابتة ومن ثَمَّ فإنها تصوغ مُعتقدات الفرد ونشاطاته السياسية (الأسود ١٩٩٠ ، ٥٢) ، فتتحدد شخصية العاملين في مؤسسات الدولة بها بالإضافة إلى الخصائص والعوامل البيولوجية فهي تخضع للخصائص والعوامل الإجتماعية للجماعات الإجتماعية التي وجِدَت فيها والخصائص الثقافية التي إكتسبتها من ذلك المجتمع والخصائص الكامنة التي ساهم المجتمع الخاص في غرسها في تلك الشخصية ، وعلى الرغم من عدم وجود شخصية مُثلى إلا أَنَّه قد تكون هناك شخصية مُتوافقة بدرجة أَكبر مع الطبيعة العامة لسلطات الدولة إذا كانت تتميز بالولاء لهذا النظام ، فالفكرة الأَساسية هي مدى توافق شخصية الفرد مع طبيعة عمله داخل مؤسسات الدولة ، وهذا يعني أَنَّ الإتيان بأَفراد يؤمنون بمصالح جماعاتهم الإجتماعية فقط ووضعهم داخل مؤسسات الدولة سيؤثر تأثيراً كبيراً على فعَّالية وسلوك الفرد داخل تلك المؤسسات وبالتالي يرتد على فعَّاليتها نفسها ، ولذلك فلابد من إحداث توافق بين طبيعة تلك المؤسسات ونمط وأُسلوب إدارة المهام فيها وبين الشخصيات التي تتولى المسؤولية داخلها ليتحقق التوافق بين طبيعة الشخصية وتوجهاتها وبين طبيعة الوظيفة التي تضطلع بها كل سلطة ، فتختلف الشخصيات وتختلف الأَدوار التي يؤدونها داخلها ، وكلما تَمَّ التوافق والإتساق بين شخصية الفرد وطبيعة الدور الذي يؤديه داخل أَي سلطة من

تلك السلطات كلما زادت فرص نجاح الفرد في وظيفته في تأدية الخدمة العامة ، وقضية التركيز على الفرد داخل السياق الإجتماعي قضية علم النفس في المقام الأَول (زايد ٢٠٠٦، ١) .

إنَّ الدوافع تلعب دوراً أَساسياً في سلوك العاملين في مؤسسات الدولة على إعتبار أَنَّهم يُمثلون جزءاً رئيسياً فيها ، فتتوقف مقدرتها على تحقيق أَهدافها الوطنية على توفر القدر الكافي من الدوافع لذلك ، فيتوقف سلوك الفرد على نوعية الدوافع المؤثرة فيه بإعتبار أَنَّ أَساس السلوك هو طبيعة الدوافع فلا سلوك بلا دوافع أَو هدف مُعيَّنْ ، ولذلك تُعد الدوافع من الأُمور الهامة بالنسبة لسلطات الدولة فيما يخص دوافع الأَفراد ومقدار تطابقها أَو تناقضها مع دوافع تلك السلطات نفسها لتوقف مدى نجاحها وفعَّاليتها على مدى مُطابقة دوافع الأَفراد لدوافعها ومقدار حماس أَعضائها لإنجاح عملها طبق المصلحة الوطنية العليا ، فالدافعية تَتَأَتَّى من القوى الكامنة داخل العاملين في السلطات والتي كان للمؤثرات الإجتماعية دوراً بارزاً في صناعتها والتي تدفعهم وتوجههم للتصرف بالطريقة التي ترتكز في نفوسهم فتُمثل السبب وراء السلوك السياسي داخل تلك السلطات ، فهي مُرتبطة إلى حدٍ بعيد بالتطلعات والأَهداف التي يسعى لها العاملين في تلك السلطات ، وتخضع الدوافع لتأثير عوامل عديدة والذي يرتد على سلوكهم بكل درجاتهم ومستوياتهم كنوعية الدوافع فمنها ما هو أَكثر تأثيراً على سلوك الموظفين ، وطبيعة الأَساليب المُستخدمة لإثارة تلك الدوافع والتي بخضوعها لتأثير الجماعات الإجتماعية المُختلفة ستكون مُخالفة لما يُمكن أَنْ يُحدثه المجتمع الشامل من تأثير لإثارة الدوافع لإحداث سلوك بالإتجاه الوطني ، كما أَنَّ مؤسسات الدولة لا تستطيع إستخدام هذه الأَساليب لأَنَّها ستصطدم بالأَساليب التي ستستخدمها الجماعات الإجتماعية تجاه أَفرادها بإعتبار الإنتماء الإجتماعي لها لا الإنتماء السياسي لسلطات الدولة ، كما تخضع الدوافع لتأثير درجة التوافق بين أَهداف أَعضاء تلك السلطات وأَهداف السلطات نفسها أَي مدى التوافق بين حاجات ورغبات وأَهداف أَعضاء تلك السلطات والتي تتلائم مع حاجات ورغبات وأَهداف جماعاتهم الإجتماعية والسياسية والإقتصادية والأَهداف العامة لسلطات الدولة .

ثانياً– سوسيولوجيا القِيَم :

تُؤثر القيم عموماً والجديدة منها خصوصاً على المواقف تجاه العمل وأَساليب الحياة ودور الفرد في المجتمع (الياسري ٢٠١١ ، ١٧٨) ، وتؤدي القيم الإجتماعية للعاملين في مؤسسات الدولة دوراً أَساسياً في تحديد سلوكهم الفردي والجماعي فهي تتأَثر بمجموع المبادئ والمعايير التي وضعتها الجماعات الإجتماعية لأَفرادها الذين ينتمون إليها ، فهي التي تُحدد المرغوب فيه والمرغوب عنه من سلوكهم ، فهم يلتزمون بالقيم الإجتماعية والسياسية والإقتصادية لهذه الجماعات مع وجودهم في إطار مؤسسات الدولة ، فمن خلال التفاعل الإجتماعي لأَعضاء تلك الجماعات تنشأ نواتج جماعية مثل المعايير والقيم والأَفكار النمطية وغيرها(زايد ٢٠٠٦، ٢–٣) ، فالقيم نتاج إجتماعي يكتسبها العاملون في مؤسسات الدولة ويتشربون بها

تدريجياً ويضعونها في إطار سلوكهم الذي يُمثل سلوك تلك الجماعات الإجتماعية الذي يرجعون إليه والذي يأتي سلوكهم مُطابقاً له والذي يتم عن طريق التنشئة الإجتماعية والتطبيع الإجتماعي والتفاعل الإجتماعي ليؤثر نسق القيم لتلك الجماعات الإجتماعية في سلوك أَعضائها ، وتكون تلك الجماعات الإجتماعية أَكثر تماسكاً عندما يكون النسق الإجتماعي لأَعضائها مُتماسكاً ويكون ذلك عندما تتقارب الأَنساق القيمية الإجتماعية لهؤلاء الأَعضاء بعضهم مع البعض الآخر ، وإذا تنافرت تلك الأَنساق حدث تفكك لتلك الجماعات الإجتماعية وخصوصاً في القيم التي تُعد من ركائز وجود تلك الجماعات كحق تقرير المصير عند بعضها وحق الإنفراد بالسلطة عند البعض الآخر مثلاً لهذا تكون عقوبته شديدة جداً ، وهذا يعني أَنَّ لدينا أَنساقاً قيمية لكل جماعة إجتماعية وأَنساق قيمية تبتني عليها مؤسسات الدولة ، وتلك القيم الفردية إما أَنْ تتسق مع الأَنساق الإجتماعية للجماعات الإجتماعية التي ينتمون إليها أَو أَنْ تتسق مع الأَنساق القيمية الإجتماعية لتلك المؤسسات ، والإتساق مع الثاني يعني تفكك تلك الجماعات الإجتماعية بتفكك أَنساقها القيمية لأَنَّهما يحملان أَنساق قيم مُختلفة ومتقابلة ، وعليه فمؤسسات الدولة وما تكون عليه من تماسك أَو تقارب أَو تنافر لا تكون إلا بمقدار إتفاق أَو عدم إتفاق الأَنساق القيمية لأَعضائها ، وكلما كانت الأَنساق أَكثر تنافراً زادت المشكلات داخل تلك المؤسسات وزادت الضغوطات على المسؤولين فيها .

إنَّ القيمة هي الحكم الذي يصدره الأَنسان على الشئ المرغوب بالنسبة له مهتدياً بمجموع المبادئ والمعايير التي تضعها الجماعات الإجتماعية التي يعيش فيها وينتمي إليها ، فالقيمة تتضمن قانوناً له شئ من الثبات على مَر الزمان وبعبارة أُخرى تتضمن دستوراً يُنظم نسق الأَفعال والسلوك ، فالقيم تخضع لظروف الوسط الإجتماعي الذي توجد فيه وهي ليست واحدة أَو عامة في جميع الجماعات الإجتماعية بل هي تختلف بإختلاف تلك الجماعات ونماذجها الإجتماعية والسياسية والقومية والثقافية والدينية والجمالية ، فالكائن الحي منذ ولادته تبدأ بينه وبين البيئة التي يعيش فيها صلة ديناميكية فيؤثر كل منهما في الآخر ويتأثر به (ذيب ، بلا ، ٦) ، والقيم هي أَحكام بما هو مرغوب فيه من الجماعة الإجتماعية وهي تُفصح عن المعاني المُتضمنة في السلوك أَو المعاني التي تُرابض وراء السلوك من معتقدات وأَهداف وآيديولوجيات ومُثل ومَعايير وآمال ، فتتضمن القيم تجمعات من المعتقدات والأَفكار والمشاعر التي تُعبر عن الحكم الذي يصدره العاملين في سلطات الدولة على أَهدافهم مُهتدون في ذلك بالمعايير الإجتماعية التي حددتها لهم الجماعات الإجماعية التي ينتمون إليها ، فهي تُحدد المرغوب فيه والمرغوب عنه من السلوك داخل تلك السلطات ، فيتحدد بواسطة تلك القيم مضمون وشكل الإتجاه حيال باقي أَعضاء تلك السلطات ، فإحتضان كل جماعة قِيَماً مُعينة إنما يعني بالنسبة لها وبالنسبة للجماعات الأُخرى مُمارسة أَنشطة سلوكية مُعينة تتسق وما هو مُفترض لديهم من قِيَم تختص بغايات تسعى إليها تلك الجماعات المُختلفة كغايات جديرة بالرغبة سواء أَكانت هذه الغايات تُطلب

لذاتها أو لغايات أبعد منها والتي يتحدد على طبقها سلوك أعضاء سلطات الدولة المنتمين إلى تلك الجماعات ، فالسلوكية الإجتماعية تَشكلت لتتطابق مع المعتقدات والقيم والتقاليد والعادات عموماً (رشيد ٢٠٠٦، ٢٤٨) ، والقيم السياسية تتحدد إجرائياً من خلال :

١. إختيار أَهداف سياسية مُعينة في الحياة وإختيار الوسائل الملائمة لتحقيق هذه الأَهداف كحق تقرير المصير أَو الإنفراد بالسلطة والتي تكون هي الدوافع الكامنة وراء السلوك .
٢. يتجه العاملون في مؤسسات الدولة إتجاهات إيجابية حيال المواقف والقرارات والأَشخاص التي تدعم أَهدافهم وتساندها ، ويكون سلوكهم إيجابياً إزاء كل ما يخدم مصالحهم ، وأُخرى سلبية حيال كل ما لا يخدم مصالحهم ويُحقق أَهدافهم .
٣. يدفع هذا النوع من القيم بالحكم سلباً أَو إيجاباً على مَضاهر معينة من الخبرة والسلوك والتوجه القيمي بالإتجاه المعاكس للقيم االتي تحملها سلطات الدولة ، والذي قد يُخالف الثوابت الوطنية أَو قد يطيح بها رأساً وتتحول تلك الجماعات إلى جماعات مَصلحية خاصة ويتحدد سلوكها بما يلائم تلك التوجهات .

إنَّ القيم نتاج إجتماعي يتعلمها ويتشربها الأَفراد تدريجياً ويضعونها في إطار سلوكهم الجمعي من خلال عملية التطبيع الإجتماعي والتفاعل الإجتماعي ليتعلموا بعض الدوافع والأَهداف ويفضلونها على غيرها بإعطائها قيمة معنوية أَكثر من غيرها والتي تُستمد من مَصادر مُتعددة مثل القومية والدين والمُعتقدات والعادات والتقاليد والتراث والعلاقات الإجتماعية والسياسية والإقتصادية داخل الجماعة والتي تنمو من تأَكيد الجماعة الإجتماعية عليها بعد جعلها من القيم المُلزمة التي تمس وجود كيان تلك الجماعة وتستهدف مصلحتها الخاصة ، والتي تتصل إتصالاً وثيقاً بالمبادئ التي تُساهم في تحقيق أَهدافها ، والتي تعتمد عليها الجماعة في تنظيم أَفرادها من الناحية الإجتماعية والسياسية والعقائدية والخلقية داخل سلطات الدولة ، فبعض القيم لها من القداسة ما ليس لغيرها وهذا يرجع إلى إعتبار الجماعة الإجتماعية نفسها فهي تُلزم أَعضائها بها وترعى تلك الجماعات تنفيذها بقوة وحزم بكل الطرق ومنها إستعمال العنف بمختلف أَساليبه ، فَصِفَة الدوام التي تتمتع بها تلك القيم والتي تبقى زمناً طويلاً مُستقرة في نفوس أَعضائها والتي يتناقلونها عبر الأَجيال تكسبها طابع القداسة والإلزام لأَنَّها تَمس الدين أَو القومية أَو غيرها فتؤدي إلى المساس بوجود تلك الجماعات ولها علاقة كبيرة بمصالحها لذلك تبقى هذه القيم راسخة في وجدان تلك الجماعات رسوخاً عميقاً ، وهذا يُبين ما عليه سلطات الدولة والتي ستعاني من تصارع القيم داخلها بين قيمها وقيم أَعضائها ، وهذا يؤدي بها إلى إضطرابات سلوكية كبيرة .

ثالثاً– سوسيولوجيا إتجاهات العاملين في سلطات الدولة :

يُولي علم النفس الإجتماعي أَهمية خاصة بموضوع الإتجاهات النفسية حيث أَنها تُعتبر من أَهم نواتج عملية التطبيع الإجتماعي للجماعات الإجتماعية التي ينتمي إليها هؤلاء الأَعضاء كما أَنَّها تُعتبر مُحددات موجهة وضابطة ومُنظمة للسلوك الإجتماعي والسياسي ، والمكونات الرئيسية للإتجاهات هي الأَفكار والمعتقدات والمشاعر أَو الإنفعالات والنزعات إلى رد الفعل (و. لامبرت و لاس ١٩٩٣، ١١٣) ، فالإتجاهات السياسية ناتج إنفعالي للخبرات التي إكتسبها الأَفراد من مُحيطهم الإجتماعي ولها أُصولها في إحساسهم الداخلي وعاداتهم المُكتسبة من المؤثرات البيئية التي تُحيط بهم فهي جزء من التركيبة النفسية لأَعضاء تلك الجماعات ، والإتجاهات كأَنماط سلوك مُعينة ترتبط بقوة بردود الفعل الإنفعالية المرتبطة بأَهداف الجماعة وهي في نموها وثباتها ورسوخها أَوتعديلها وتغييرها وتفسيرها تُعتبر هدفاً لعملية التطبيع الإجتماعي لأَعضاء تلك الجماعات والتي تتجه بالسلوك قريباً أَو بعيداً عن الظروف داخل بيئة سلطات الدولة بإعتبار تلبية الأَهداف التي تحملها ، كما أَنَّها تُضفي على تلك الظروف مَعايير موجبة أَو سالبة بحسب الإتجاه الذي تعتنقه الجماعة التي ينتمي إليها هؤلاء الأَعضاء لينجذبوا نحوها أَو ينفروا منها بحسب ما مغروس في نفوسهم من إنطباعات بسلوك وتهيؤ ثابت يسلك بهم بطريقة مُتسقة نحو الموضوعات المُحددة التي بُنيت عليها تلك الجماعات كمطالب حَقَّة عندهم ، فإتجاهات العاملين في سلطات الدولة عبارة عن مُحصلة الأَمزجة ونوع المفاهيم التي تفرضها الجماعات الإجتماعية التي ينتمون إليها والصور التي يدرك بها هؤلاء مُختلف المواقف في ضوء خبراتهم وتفكيرهم ضمن مجموعة تنظيمات مُحددة فيهم تشمل مشاعرهم وأَفكارهم ونزعاتهم التي تجعلهم يتصرفون داخل تلك السلطات بما يتلائم مع ما يحملونه من توجهات تصب في إحياء جماعاتهم الإجتماعية وتساهم في بنائها وصولاً إلى الهدف الأَسمى لها الذي يتوقف عليه وجود تلك الجماعات الإجتماعية ، فالإتجاهات تلعب أَدواراً هامة في تحديد سلوكنا فهي تؤثر مثلاً في أَحكامنا وإدراكنا للآخرين وهي تؤثر على سرعة وكفاءة تعلمنا وهي تُساعد في تحديد الجماعات التي نرتبط بها ونتعامل معها بل وحتى الفلسفة التي نعيش فيها (و.لامبرت و لاس ١٩٩٣، ١٢٠) ، ومؤدى هذا أَنَّ سلوك العاملين في سلطات الدولة في المواقف التي يتخذونها داخل تلك السلطات ليست وليدة الصدفة إنما هي مُحصلة المعاني والأَفكار التي تكونت لديهم من خبراتهم الإجتماعية السابقة والتي تميل بسلوكهم نحو الإتجاه الذي رسمته لهم تلك الجماعات الإجتماعية ، والإتجاهات تستعصي كثيراً على التغيير بعد تكوينها (و.لامبرت و لاس ١٩٩٣ ، ١٣٧) ، ومع إختلاف الإتجاهات داخل سلطات الدولة ستتعدد الطرق في تعبير كل واحد عن وجهته ، والتي قد تحمل معنى عدائياً تجاه مواقف باقي أَعضاء تلك السلطات مما يعطيه قوة دافعة لسلوك متناقض لباقي الإتجاهات داخل تلك المؤسسات ، فللإتجاه وظائف مُتعددة بالنسبة للعاملين في سلطات الدولة فهو

يُنظم إدراكهم أثناء تفاعلهم مع باقي الأَعضاء في علاقاتهم السياسية بالإتجاهات المختلفة إيجاباً أَو سلباً بحسب ما يتلائم مع الأَهداف التي يحملونها بما يخدم مصالح الجماعات الإجتماعية التي ينتمون إليها ، كما أَنَّهُ يُحدد لهم وسيلة إتصالهم بباقي مكونات تلك السلطات مُنذ البداية فلا يحصل إضطرار للقيام بسلوك جديد في مواجهة التغيرات السياسية التي تطرء بما لا يلائم توجههم الأَساس ، كما أَنَّه يساعد على الشعور بالإنتماء للجماعة التي يعيش فيها هؤلاء متمثلاً قيمها ومعتقداتها في سلوكه وبذلك يوفر الإتجاه الحماية الوجدانية لأَعضاء تلك الجماعات ، وهذا يعني عدم التوافق المبدئي مع التفاعلات التي تجري داخل سلطات الدولة ، وللإتجاهات خصائص مُتعددة منها :

١. للإتجاهات طبيعة تقييمية فهي تُعبر عن مدى قبول أَعضاء تلك الجماعات لما يجري داخل سلطات الدولة أَو رفضهم له ، والذي يتقيَّم بما يتلائم مع مصالحهم الخاصة وأَهدافهم الذاتية .
٢. لكل إتجاه قوة مُختلفة تختلف عن غيرها من الإتجاهات داخل نفس الجماعة ومع إتجاهات باقي الجماعات داخل سلطات الدولة ، فهناك من الإتجاهات ما له من المركزية ما لغيره ، ويتصف مع تلك القوة بالدوام لأَنَّهم قَرَنوه بوجودهم وبقائهم ، فيكتسب القوة والدوام من ذلك .
٣. الإتجاهات السياسية يتم إيجادها في أَعضاء تلك الجماعات وإكسابهم إيّاها من خلال التنشئة الإجتماعية والتطبيع الإجتماعي الذي يتعرضون له خلال حياتهم الإجتماعية بالإضافة إلى التدريبات والخبرات والمؤثرات التي تواجههم من مراحل حياتهم الأُولى وتستمر مَعَهُم ، ويصبح الإتجاه بعد نشأَته جانباً مُندمجاً في شخصية الفرد يؤثر على إسلوبه السلوكي ككل وتغيير إتجاه واحد ليس سهلاً لأَنَّه يصبح جزءاً من شبكة تُضفي النظام على شخصية الفرد(و.لامبرت و لاس ١٩٩٣، ١٣٧) .
٤. الإتجاهات السياسية والإجتماعية للجماعات الإجتماعية المُختلفة تكون موجهة وتُساهم في توجيه السلوك بالإتجاه الملائم لها ، وإنْ وجِدَة في مؤسسات الدولة فهي تُحافظ على وجهتها الخاصة ولا علاقة لها بإتجاه تلك المؤسسات أَياً كان ذلك الإتجاه وبأَي إتجاه كان.
٥. الإتجاهات الوجودية التي قرنتها تلك الجماعات الإجتماعية بوجودها وبقائها ودوامها تتصف بدرجة عالية من الجمود ، أَو أَنَّها جامدة جموداً تاماً وتم تدعيم ذلك بممارسات تاريخية في حياة أَعضاء تلك الجماعات ، ووجود هذا الجمود داخل سلطات الدولة سيؤدي إلى تصدعها .
٦. يغلب على الإتجاهات طابع الذاتية في محتواها أَكثر من الموضوعية أَو دونها أَصلاً لتخدم المصالح الذاتية للجماعات الإجتماعية المُختلفة .

المَطلب الثالث

دور عوامل البيئة الإجتماعية والوسط الحضاري السائد في السلوك السياسي

أَولاً– دور عوامل البيئة الإجتماعية في صناعة السلوك السياسي :

يُشير مُصطلح البيئة إلى المحيط أَو الوسط وهي عبارة عن مفهوم عام يدل على كافة الظروف والقوى التي تؤثر في المرء (زيتون٢٠١٠، ٧٦) ، وهي مُستعارة من العلوم الطبيعية وعلم الأَحياء المحيط فهي تعني فيها المكان الذي يعيش فيه الإنسان وتُمثل مُحيطه الحيوي (الكيلاني١٩٩٥، ٦٣٠) ، فالبيئة الإجتماعية بما فيها من عوامل ومؤثرات تُشكل في مجملها وسطاً مؤثراً على سلوك العاملين في مؤسسات الدولة فهي تُمثل المجال الحركي الذي ينشط فيه النظام السياسي وسلطاته المختلفة بأَداء وظائفها فيه ، وعليه فالبيئة الإجتماعية هي المحيط الذي يشتمل على جميع الظواهر والعوامل التي تُعد خارجة عن بيئة سلطات الدولة وتحيط بها ووعاء لها وتعتبر عاملاً مُحدداً لسلوكها من خلال أَعضائها المتولين تنفيذ المهام داخلها ، فتشمل البيئة الإجتماعية النظام الإجتماعي والنظام الإقتصادي والنظام السياسي ونظام القيم وشبكة التفاعلات في مُختلف جوانب البيئة الإجتماعية (الكيلاني١٩٩٥، ٦٣١) ، فالبيئة هنا أَداة ذهنية تستخدم لتصور حركة التفاعل بين النشاطات السياسية في النسق السياسي وبين ما عداها من النشاطات الإجتماعية الأُخرى (عبد الحافظ ١٩٩٧، ١٧٧) ، والبيئة الإجتماعية تتضمن مجموع الجماعات الإجتماعية التي يتوقف عليها تكوين المجتمع العام الشامل ، ولا يُمكن صناعة المجتمع العام المُتكامل منها إلا إذا كانت هذه الجماعات عبارة عن أَنساق مُترابطة يتكون منها النظام الإجتماعي بالأَصالة والنظام السياسي بالتبع ، فتشمل جميع السلوكيات والإتجاهات والأَفكار والقيم والمبادئ والثوابت والعادات والتقاليد التي تُكوِّن بمجملها النظام الإجتماعي ، وتكون هذه المكونات هي المُحرك للمجتمع في تفاعله مع النسق السياسي إذا كان نسقاً مُنضبطاً في إتجاه واحد لا إتجاهات مُتعددة ، ولما كانت بيئة سلطات الدولة هي إنعكاس للبيئة الإجتماعية ، فهي تُمثل جميع الأَنساق الإجتماعية في المجتمع ، وتُشكل كلاً مُتداخلاً يتضمن فرض قيود وأَوضاع تُلائم العمل الجماعي داخل النسق السياسي لتلك السلطات يتوجب مراعاتها من الجميع ، فالبيئة الإجتماعية تتضمن عدة جماعات إجتماعية مُختلفة تتحكم في سير عمل سلطات الدولة ، ويُمثل كل منها مجموعة من الأَنساق الإجتماعية المختلفة التي تتضمن بدورها النسق السياسي الخاص والنسق الإجتماعي الخاص والنسق الإقتصادي الخاص والثقافي والسيكلوجي والشخصي وغيرها ، ويُعتبر النسق الإجتماعي نسقاً شاملاً لكل نشاطات هذه الأَنساق (عبد الحافظ ١٩٩٧، ١٧٩) ، فالبيئة الداخلية لسلطات الدولة تشتمل على جميع الأَبعاد السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية لمجموع تلك الجماعات ومع عدم تلاقي تلك الأَبعاد ستكون بيئة تلك

السلطات مَدعاة لظهور العديد من الأَزمات والمشكلات ، فالبيئة الإجتماعية تُشير إلى البُنية الإجتماعية بما تحتويه من جماعات إجتماعية وما يرتبط بكل واحد منها من أَنساق قيمية وفكرية وثقافية وتنظيمات سياسية وتكوينات إقتصادية مُختلفة والوضع الطبقي لها وحالتها الإجتماعية والعلاقة بينها وبين سلطات الدولة والتي تُشكل بدورها شبكة تفاعلية وترابطية ترتسم من خلالها معالم العملية السياسية داخل تلك السلطات ، فالبيئة الإجتماعية لسلطات الدولة تتضمن العديد من العوامل التي ترتبط إرتباطاً وثيقاً بالسلوك السياسي لأَعضاء تلك السلطات ، فهي تتضمن العديد من العومل التي تُشكل مَنهج السلوك السياسي داخل تلك السلطات فبإعتبار إنتماء هؤلاء الأَعضاء لجماعات إجتماعية مُختلفة سيكون سلوكهم في مؤسسات الدولة مُطابق للقيم والإتجاهات والمبادئ التي تحملها تلك الجماعات ، فسلطات الدولة لا تستطيع أَنْ تُحقق أَهدافها في فراغ وإنما في البيئة الإجتماعية وهذا يفرض على تلك السلطات كمؤسسات فرعية داخل النظام الإجتماعي العام أَنْ تتكيف وتتوائم مع البيئة الإجتماعية الموجودة فيها ، كما أَنَّ التطور الذي يلحق سلطات الدولة إنما يكون من خلال تطور المجتمع الكلي وتغيره بالتبع ، فالإطار المجتمعي يُمثل البيئة التي يتحرك فيها النظام (الخزرجي٢٠٠٤، ٢٧) ، وهذا يكون إذا كان هناك مجتمعاً كلياً قابل للتطور والتغير فعلاً ، أَو كان له تأثير وتأثيره أَكبر من تأَثير الجماعات الإجتماعية المكونة له بما يَشمل تأثير كل واحدة واحدة منها أَو تأثير بعضها مُجتمعاً ، فسلطات الدولة ترتبط بالبيئة الإجتماعية عن طريق عدة عمليات تبادلية مُشتركة تجعل علاقات التأثير والتأَثر بينهما قوية إلى حدٍ يصعب فيه الفصل بينهما ، ومع تفتيت المجتمع وَتَحَوُّل البيئة الإجتماعية الواحدة إلى بيئات إجتماعية مُتعددة سيكون إرتباط سلطات الدولة بمجموع تلك البيئات الإجتماعية بدل إرتباطها بالبيئة الإجتماعية الكلية ، وستتأَثر بتأثيراتها ولا يُمكن لسلطات الدولة أَنْ تستجيب للتوقعات التي تُمليها البيئات الإجتماعية المتعددة بدل ظروف البيئة الإجتماعية الواحدة ، فلا تضمن لنفسها البقاء والإستقرار والإستمرار والتطور ويكون سلوكها مُشوشاً ، والبيئة الإجتماعية تشتمل على عِدَّة أَنواع بيئية مختلفة بنفسها غير البيئات التي تحتويها البيئات الإجتماعية للجماعات الإجتماعية المُختلفة كالبيئة السياسية والإقتصادية والثقافية أَو المادية أَو الفنية أَو التعليمية أَو النفسية والعقائدية والقيمية كلها تُؤثر مُجتمعة أَو مُنفردة على أَهداف سلطات الدولة وسياستها وإستراتيجيتها وخططها وأَساليب عملها ونتائجها ، ولكن هذه الأَنواع البيئية تكون ضمن المجتمع العام ولا تتعدى سلطات الدولة ، ولا تهدف إلى إخضاع تلك السلطات أَو شخصنتها لجماعة إجتماعية مُعينة ، فسلطات الدولة نظام مفتوح على المجتمع أَو البيئة المحيطة تأخذ مستلزماتها ومتطلباتها من تلك البيئة وكذلك تستهدفها في سياستها العامة ، فسلطات الدولة تتكون من عِدَّة أَبنية تُؤدي وظائف مُتعددة ضرورية لإستمرارها ، ويؤدي إخفاق الأَبنية في أَداء الوظائف إلى إصابة النظام

بنوع من عدم التوازن الوظيفي (الخزرجي ٢٠٠٤، ٥٩) ، فللبيئة الإجتماعية تأثير على الفرد وسلوكياته وقِيَمه وهذا سَيَرتَّد على سلوك وأَداء سلطات الدولة بعد تواجدهم فيها .

ثانياً- تأثير الوسط الحضاري السائد في السلوك السياسي :

حكماء الشرق القديم كانوا بُناة الحضارة الإنسانية الأولى ومؤسسي العلوم التجريبية بإتفاق المؤرخين (الكبيسي ٢٠٠٩، ١٣) ، ولكننا الآن أَمام أَنظمة سياسية وإقتصادية نشأَتْ في وسط وفي مرحلة تاريخية لا يعرفها عالمنا ، فقد إرتبطت هذه الأَنظمة منذ البداية بنشوء البرجوازية وتطورت بتطورها إجتماعياً وسياسياً وإقتصادياً في العالم الغربي ، ليتم إعتمادهم على سلطة الدولة المستمدة من إرادة الشعب لتخضع تلك الإرادة لسلطة الدولة خضوعاً تاماً بعد ذلك بقانون طبيعي يستند إلى العقل البشري ، وهو قانون ثابت يحكم وحدة المجتمع ويبين مصلحة كل فرد فيه وحيث أَنَّ إكتشاف هذا القانون يتطلب مستوى عالٍ من الذكاء والعلم والثقافة المتعلقة بالبيئة الغربية ، فقد عُلِّقَ هذا على عاتق الفلاسفة فهم وحدهم المؤهلون لتبيان تطبيقاته فيما يتعلق بالسلطة وفيما يتعلق بالعلاقات بين الأَفراد ، فسلوكهم جاء تدريجياً وبتبيان الفلاسفة لتطبيقاته في ظل وحدة المجتمع ولم يكن إعتباطياً أَو تقليدياً أَو مزاجياً بل جاء حاجة تطورية فعلية في بناء (الأُمة- الدولة) نتيجة الإصطدام بحالات تناقض شديدة أَثناء الحياة الفعلية لتلك الأَنظمة ، وهذه هي تطورات الواقع الحضاري التي تحكم السلوك الإجتماعي والسياسي والإقتصادي في تلك البلدان ، وأَما في بلدان الشرق الأَوسط فَجَعلْ الحضارة الأَوروأَمريكية المعاصرة هي الحضارة السائدة فيها وجعل سلوكها محكوماً لتلك الحضارة مُباشرةً وجعل الأَنظمة التي ساهمت في بناء تلك الحضارة هي الحل الأَمثل لكل مشكلات تلك البلدان مُباشرةً أَمرٌ من الصعوبة تطبيقه على أَرض الواقع لعدة أُمور وهي تُمثل الفرق بين ما نحن عليه وما عليه تلك البلدان فعلاً ومن تلك الأُمور :

١. إستطاعت الولايات المتحدة الأَمريكية الإنتقال من بناء المجتمع الداخلي الموحَّد إلى بناء دولة قوية جداً بواسطة الليبرالية في بلدها ، فبالليبرالية تَكَوَّنت الأُمة الأَمريكية الواحدة المتماسكة المتجانسة ، ولكن هل تريد أَمريكا من فرض النظام الليبرالي على بلدان العالم الثالث هو هذا ، أَم ما يحصل الآن من تفتيت المجتمعات إلى جماعات إنفصالية جغرافياً أَو سياسياً ، وتُحاول فرض ما تراه حقاً على الآخرين فأَين هذا من الحرية الليبرالية وهي التي تحمل الفكرة القائلة بأَنَّه (لا يجوز لأَي شخص أَن يطمح في أَنْ يكون أَكثر من مواطن وأَلا يفرض على أَي شخص أَنْ يكون أَقل من ذلك)(إيبرلي٢٠٠٣، ٣٠) .
٢. الليبرالية هي الحرية الفردية عندهم وهذه الحرية لم تأتِ إعتباطاً بل الهدف منها صناعة مجتمع كامل موحد متماسك وصناعة أُمة من خلالها ، وليس معناها التفكك والتبعثر في

الولايات المتحدة الأَمريكيَّة ، فالحرية والفردية ليست أَشياء تُراد بذاتها لذاتها بل هي إستراتيجية لبناء الأُمة وغزو العالم ، والذي في بلدان العالم الثالث عكس ذلك فليبراليته تعني التفتيت والتقسيم وعدم تشكيل الدولة ، وهذا ما يلائم هيمنة الليبرالية الأُم فليبراليتها تعني قوتها وضعف الآخرين ، فليبرالية العالم الثالث على النقيض من الليبرالية المعاصرة التي لديهم ، مع أَنَّ الديمقراطية التي تقترن بالليبرالية هي من أَعقد أَنظمة الحكم السياسية لأَنَّها حافلة بالتناقضات والتوترات(عمارة، ٢٠١٠، ١٢٥).

٣. يُقال الدولة الليبرالية ، وهذه الدولة جائت بإختيار الناس ،وهذا يعني إجتماع الناس على بناء دولتهم الواحدة وأَنَّهم إجتمعوا بإرادة واحدة عامة شاملة لتشكيل دولة واحدة ، فكانت الليبرالية طريقاً لبناء وحدة مجتمعية بهدف واحد وتوجه واحد يتلاحمون به مع الساسة لبناء تلك الدولة الواحدة المستقلة ذات السيادة ، وهذا لا وجود له في بلداننا التي يراد لها العمل بالليبرالية .

٤. فكرة الحرية الليبرالية قائمة على التطابق بين الحكام والمحكومين بإعتبار المصلحة القومية العامة للبلد فقط ، وبهذا تستطيع الحكومة أَوالمؤسسات السياسية ممارسة عملها بقدرة عالية لأَنَّها مُسندة من قبل الشعب كله بعد أَنْ مَكَّنتها الأَغلبية من السيطرة على زمام الأُمور بالحصول على المقاعد الكافية لعمل الحكومة في الأَنظمة البرلمانية أَو مكنت مَنْ تراه أَكثر كفاءة في خدمة البلد والمصلحة العامة في الأَنظمة الليبرالية الرئاسية ، وهذا التطابق مفقود في بلدان العالم الثالث ، ويصعب تحقيقه مباشرة ، فلا يجدر أَنْ يُتَوقَّع تغيير أَلفي سنة من التاريخ في غضون سنتين(ميلر ٢٠١٠، ٤٧٤) .

٥. تسعى الدول الليبرالية إلى صناعة الإرادة العامة لدى مُجتمع منسجم تحت إدارة عليا في بلدانهم ، فالليبرالية هدفها إيجاد إرادة عامة وطنية في تَجَمُّع يُنشئ كياناً جماعياً له تلك الإرادة ، وعالم الإرادة العامة هو عالم المصلحة العامة والتصرفات العامة التي هي بعينها القوانين ، فَيُعبَّر عنها بقانون لتكون على طبق تلك الإرادة العامة للمواطنين التي هي على طِبق المصلحة القومية العليا للبلد ، والإرادة العامة ليست هي ضد الحرية الفردية بل هي حرية أَيضاً عندهم ، والإرادة العامة لا يُمكن التنازل عنها وغير قابلة للتجزئة ، وهذا شأن السيادة أَيضاً فإنَّ طبيعتها غير قابلة للتنازل أَو التجزئة فهي تتطابق مع الإرادة العامة ، أَو أَنَّ السيادة تُعَبِّر عن نفسها بالإرادة العامة والشعب الذي هو مجموع المواطنين ، وفي اللحظة التي يتخلى فيها عن إرادته العامة لا يعود شعباً ، ولكن هل تسمح أَمريكا بوجود

دول قوية تضاهيها في القوة فيمن تريد له أَنْ يعمل بالليبرالية من بلدان العالم الثالث ، فَيُجْمَعْ الأَفراد على خيرهم العام في دولة مُتماسكة ومؤسسات سياسية مُتجانسة مُنسجمة حقيقية ؟ .

٦. وبالإضافة لذلك فهناك تَبدل عميق في المجتمع الأَمريكي يُفَسَّر على أَنَّه موجة مد تاريخية عظيمة مجموعة من النبضات السياسية والإجتماعية والإقتصادية الهائلة تحمل دون كَلل أَو مَلل نحو مواعيد مع المستقبل ، فالأَمريكيون أَخذوا يسأَلون أَسئلة جديدة من قَبيل : ماهي حالة قِيَمنا ومؤسساتنا الديمقراطية ؟ هل يمكن للدولة التي هي مسقط رأس الحرية المعاصرة أَنْ تبقى زعيمة للعالم إذا ما إستمرت التوجهات الحالية ؟ وكما إنهارت المعتقدات القديمة تسعى أَنماط وأَولويات جديدة إنبثقت مؤخراً إلى تحديد الخطوط السياسية والإجتماعية للقرن الحادي والعشرين ، في الوقت الذي ينبغي أَنْ يقروا بنزاهة بمحدودية قدرة السياسة على تجديد الحياة الأَمريكية(إيبرلي٢٠٠٣، ١١-١٢)، فإذا كانت الليبرالية في الولايات المتحدة الأَمريكية في تطور مستمر وهي تواكب الحياة الداخلية والخارجية في تطورها فما نوع الليبرالية التي تعتنقها دول العالم الثالث ، وهل هذا التطور لمصلحتنا أَم لمصلحتهم هم الداخلية والخارجية ؟ .

٧. إنَّ مجتمعاً قوياً في تضامنه الجماعي هو مجتمع غني بالمواطنة يتعهد فيه الناس رعاية المؤسسات والعادات والأَخلاق التي يقوم عليها المجتمع البشري ، وأَنْ تكون مواطناً يعني أَنْ تكون مرتبطاً إجتماعياً ، والعنصر الرئيس في المواطنة هو تغذية التعاطف الإجتماعي الصادق بين الناس ، والمواطنة يتم النظر إليها على أَنَّها توأَم حياة المجتمع ، وأَياً كان ما تفعله الحكومة أَو لا تفعله فإنَّ مُهمة إحياء المجتمع وتجديده تقع على كاهل المواطنين ، فلابد أَنْ تعمل القوى الإجتماعية في بلداننا على بناء مجتمع متضامن قوي غني بالمواطنة ، من خلال تغليب المصلحة الوطنية على الولاءات والإنتماءات الضيقة والإنخراط في الإنتماء الأَكبر للوطن ، والعمل على تشجيع مواقف التسامح والإحترام والتضامن المرتبطة بحقوق الإنسان (فياض ٢٠٠٨ ، ١٢٧) .

ثالثاً- تناقضات السلوك السياسي داخل مؤسسات الدولة :

تناقضات المركز الإجتماعي تؤدي إلى تناقضات في المواقف السياسية فتأثير العوامل الإجتماعية في تكوين المواقف السياسية والسلوك السياسي سواء أَكان داخل مؤسسات الدولة أَم خارجها هو الأَساس ، فالوضع الإجتماعي الذي يعيش فيه أَعضاء تلك الجماعات يؤثر في تكوين تفكيرهم ومواقفهم وسلوكهم

السياسي ، فالجماعات الإجتماعية التي ينتمي إليها أَعضائها وفقاً لمعايير إجتماعية- إقتصادية أَو إجتماعية- جغرافية تكون أَشد قوة وأَكثر تأثيراً من تأثير المجتمع العام لأَنَّها تكون أَكثر تجانساً في تأثيرها على أَعضائها لكونه بحكم الإتصال المباشر وجها لوجه ، فهؤلاء يكون سلوكهم مناقضاً لسلوك غيرهم من العاملين في مؤسسات الدولة الذين ينتمون إلى جماعات إجتماعية غير تلك التي ينتمي إليها هؤلاء ولهم أَهدافهم الخاصة التي تختلف عن أَهداف غيرهم ، فالسلوك الفردي والشخصي لأَعضاء تلك الجماعات الإجتماعية يشير إلى سلوك نموذجي للجماعات الإجتماعية التي ينتمون إليها ، وهو ينسجم مع ما تراه الجماعة وأَعضائها لأَنفسهم من وضع ومركز إجتماعي ككيان مستقل أَو مُتميز عن غيره من الكيانات المستقلة بحيث تُفنى كل الكيانات في هذا الكيان الإجتماعي ، ومن ثَمَّ فَسوف يَتعرَّض العاملون في مؤسسات الدولة على هذا إلى تأثيرات مُتناقضة ، فالتأثير الأَول والأَقوى يكون للجماعات الإجتماعية التي ينتمون إليها والتي يكونون مع مخالفتها عرضة حتى للإبعاد عنها من قِبَل تلك الجماعات ، وهذا ما يبعدهم عن مؤسسات الدولة نفسها لأَنَّ وصولهم إلى تلك السلطة جاء بقوة تأثير هذه الجماعة وفرض إرادتها ، وغالباً ما يحدث تأثير للجماعات تجاه الفرد وبذلك يتأَثر الفرد بما تُمارسه الجماعات عليه من ضغوط حتى يقوم الفرد بأَنماط سلوكية ترضى عنها تلك الجماعات(ذيب بلا ، ٦) ، وأَما تأثير سلطات الدولة الذي يكون بإتجاه المصلحة العامة فيكون ضعيفاً جداً وخصوصاً أَنَّ وجودها وبقائها وإستقرارها وفاعليتها تعتمد على تلك الجماعات أَيضاً ، فالسلطة تعتمد في وجودها وفي شرعية تصرفاتها على مدى إرتباطها بالضمير الجماعي ومدى تعبيرها عنه (ئاكرةبي بلا ، ١٦٣) ، وعامل التناقض الناشئ عن التباينات الإجتماعية التي تراها لنفسها الجماعات الإجتماعية المختلفة المبنية على إعتبارات أَلقاب الشرف والرفعة العرقية أَو الدينية أَو القومية الذي يدعوها إلى جعل مصالحها وأَهدافها الخاصة فوق المصلحة والأَهداف القومية العليا للبلاد ، أَو تجعل من مصالحها وأَهدافها هي المصلحة العليا يجعل من سلوك أَعضائها إذا لم يكن مُستقراً عند المصلحة والأَهداف الخاصة للجماعة الإجتماعية التي ينتمي إليها هؤلاء الأَعضاء متذبذباً ومتردداً وغير مُستقر ما يُحدث إضطراباً شديداً داخل مؤسسات الدولة لأَنَّها تفقدهم الإندماج داخل تلك السلطات .

إنَّ السلطة التنفيذية في الأَنظمة البرلمانية تَعنى برسم وصنع وتنفيذ القرار السياسي الصادر عن البرلمان في تسلسل هرمي للعلاقات في مُختلف مراتب ومراكز السلطة التنفيذية ، وفي كل وزارة من الوزارات وبينها وبين رئيس الوزراء ، وهذا التسلسل الهرمي للعلاقات يعني من الناحية الوظيفية توزيع الأَدوار والإمكانات وتكاملها من أَجل تحقيق أَهداف تلك السلطة العليا ، فللسلطة التنفيذية جانبين يُمكن تصورهما مستقلين وإنْ كانا في الواقع مُتداخلين يتعلق الأَول منهما بالسلطة التنفيذية والوزارات وما تقوم به من أَدوار وما يُتوقع منها من إنجازات ، ويتعلق الثاني بأَعضاء السلطة التنفيذية وشخصياتهم وإحتياجاتهم المُكوِّنَة

للنظام ، والسلوك الإجتماعي يكون وظيفة للمؤسسات وتُمثل الأَدوار والتوقعات البعد الوظيفي أَو المعياري ، كما يكون وظيفةً للعاملين في سلطات الدولة أَفراداً وشخصيات وهذا يُمثل البعد الشخصي للنشاط داخل تلك السلطة ، ويحصل التناقض هنا في الأَدوار التي تُمثل الجوانب الحيَّة الديناميكية للوظائف في مؤسسات الدولة ، والتي يقوم بها أَعضائها الذين يختلفون فيما بينهم ولذلك يُلوِّن كل فرد دوره بصفاته الخاصة الفريدة ، وهي تُمثل الإلتزامات والمسؤوليات المتعارف عليها والتي تقع على عاتق مَنْ يَشغل هذا الدور ، فالعاملين في مؤسسات الدولة يقعون في التناقض هنا في تلك الإلتزامات والمسؤوليات فهي ليست واحدة بل هي مُتعددة ، فيقع العاملين في تلك المؤسسات تحت تأثير الإلتزامات والمسؤوليات الإجتماعية التي فرضتها عليهم الجماعات الإجتماعية التي ينتمون إليها ، وقُرِنت تلك الإلتزامات والمسؤوليات بوجود تلك الجماعات الإجتماعية وبقائها من جهة ، ومن جهة أُخرى يقعون تحث تأثير الإلتزامات والمسؤوليات العامة التي تفرضها عليهم مؤسسات الدولة في المركز ، والتي هي الأَساس في تكوينها وبقائها كمؤسسة ، وإلا فيمكن أَنْ يكون تأسيسها من الأَول في خدمة بعض التوجهات وليست كمؤسسة عامة .

الخاتمـــة :

إنَّ مُصطلح السلوك هو أَحد أَهم المصطلحات التي يستعملها موضوع علم النفس ، وقد إهتم علماء النفس كثيراً بموضوع السلوك لأَنَّه يُشكِّل المادة الأَساسية لموضوعهم وهذا الإصطلاح كان سبباً في إنقسامهم إلى مدارس سيكلوجية مُختلفة كالمدرسة السلوكية ، ومن ثُمَ إهتدى العلماء إلى مُصطلح السلوك الإجتماعي الذي إستعمله علماء النفس الإجتماعي وعلماء الإجتماع في كتاباتهم ونظرياتهم ، ولذلك فالسلوك داخل مؤسسات الدولة هو تفاعل علم النفس وعلم الإجتماع مع علوم أُخرى أَهمها علوم السياسة والإقتصاد والإدارة فبينما يهتم علم النفس بالسلوك الفردي يهتم علم الإجتماع بالسلوك الجماعي ، فالسلوك يصبح إجتماعياً عندما يتم التصرف بطريقة مُعينة تؤثر على تصرف الآخرين ، والتصرف الإجتماعي هو أَساس التفاعل الإجتماعي ، وهذا هو الذي يُنَمِّي شخصيات الأَفراد الذين يُكوِّنون العلاقات والتفاعلات الإجتماعية الذين يحتاج بعضهم فهم بعض عن طريق معرفة السلوك لأَنَّ هذا الفهم يؤثر كثيراً على أَداء سلطات الدولة ، وكلما زاد الفهم إزداد الأَداء لتلك المؤسسات ، ويُمكن الوصول من خلال ذلك إلى عِدَّة إستنتاجات منها :

١. إنَّ السلوك يدل على كل أَشكال وأَنماط الحركة داخل مؤسسات الدولة ، فالأَفعال والتصرفات والتعبيرات ومحاولات التأثير وغيرها من الأَنشطة التي يُمارسها العاملين في تلك المؤسسات خلال حياتهم تنعكس على سلوكهم ، فالسلوك يعني الإستجابة التي تصدر عن الفرد كسلوك فردي ، أَو الجماعة الإجتماعية كسلوك جماعي ، أَو مؤسسات الدولة كسلوك مؤسسي نتيجة للإحتكاك بينها

وبين غيرها من الأَفراد أَو الجماعات أَو كمؤسسات داخل المجتمع وداخل النظام السياسي الناتجة عن المؤثرات الإجتماعية المختلفة بإعتبار إتصال كل منها بالبيئة الإجتماعية المُحيطة بها .

٢. إنَّ سلوكيات الأَفراد والجماعات الإجتماعية قد إنتظمت بناءً على تجارب مَرَّت بها تلك الجماعات وَمَرَّ بها الأَفراد في حياتهم الماضية بحيث إذا ما عُرِضت عليهم حالات أَو مواضيع مُعينة داخل مؤسسات الدولة فإنَّهم يتخذون مواقف تنسجم مع الخطوط العامة لهذه السلوكيات ، ومن ثَمَّ فإنَّ المواقف والإتجاهات تأتي بعد سلسلة من السلوكيات ، كما أَنَّه يُستدل عليها دائماً من خلال التعرف على سلسلة من السلوكيات أَي بالكشف عن قوة مُحركة في تكوين الفرد والجماعة تدفع تصرفاتها بإتجاه مُعيَّن .

٣. إنَّ دراسة السلوك السياسي للعاملين في مؤسسات الدولة يعني دراسة القيم التي ترتبط بثقافتهم ، فهذه القيم الإجتماعية لها تأثير في السلوك السياسي لأَعضاء تلك السلطات ، بل أَنَّ السلوك السياسي يتحدد بقوتها سواء أَكان ذلك على صعيد الأَفراد أَم المجتمعات أَم المؤسسات إذ يُمثل سلوكها السياسي إنعكاساً لما تحمله من قيم ومعتقدات ومبادئ فكرية وأَيديولوجيات ، فممارسة المسؤولية السياسية يتطلب إستعداداً نفسياً أَيضاً ، واسلوب الحكم يختلف من مسؤولٍ إلى آخر بإختلاف شخصيته ومزاجه وطبيعته وإسلوبه في الحياة ، أَو بعبارة أُخرى أَنَّ الحكم لا ينفصل عن نفسية الحاكم وتكوين شخصيته التي يترتب عليها سلوكه .

المصادر باللغة العربية :

١. الأَسود ، صادق . ١٩٩٠. تأثير تكوين الشخصية على السلوك السياسي . مجلة العلوم السياسية . كلية العلوم السياسية . جامعة بغداد . السنة الثالثة . العدد السابع . بغداد . حزيران .

٢. إيبرلي ، دون إي . ٢٠٠٣ . بناء مجتمع من المواطنين "المجتمع المدني في القرن الحادي والعشرين" . ترجمة هشام عبد الله . ط١. المملكة الأَردنية الهاشمية– عمان :الأَهلية للنشر والتوزيع .

٣. حسن ، حميد فاضل . ٢٠٠٧ . الهوية العراقية وبناء الدولة . مجلة العلوم السياسية . كلية العلوم السياسية . جامعة بغداد . العدد ٣٤ .

٤. الحسني ، السيد عبد الرزاق .2008 . تاريخ العراق السياسي الحديث. ج٣ .ط٧. لبنان– بيروت: الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع.

٥. الخزرجي ، ثامر كامل محمد . ٢٠٠٤. النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة "دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة" . دار مجدلاوي للنشر والتوزيع . ط١ . عمان– الأَردن .

٦. ذيب ، إيمان عبد الكريم . بلا . السلوك الإجتماعي للطالب الجامعي . مجلة مركز البحوث التربوية والنفسية . الجامعة المستنصرية . كلية التربية . قسم العلوم التربوية . العدد الثاني عشر . بغداد .
٧. رشيد ، عبد الوهاب حميد. ٢٠٠٦. التحول الديمقراطي في العراق "المواريث التاريخية والأُسس الثقافية والمحددات الخارجية " . ط١ . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .
٨. زايد ، أَحمد . ٢٠٠٦ . سيكلوجية العلاقات بين الجماعات " قضايا في الهوية الإجتماعية وتصنيف الذات" . الكويت: شركة مطابع المجموعة الدولة .
٩. زيتون ، وضاح . ٢٠١٠ . المعجم السياسي . عمان : دار المشرق الثقافي .
١٠. عبد الحافظ ، عادل فتحي ثابت . ١٩٩٧ . النظرية السياسية المُعاصرة "دراسة في النماذج والنظريات التي قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة . الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر .
١١. العبودي ، ستار نوري . ٢٠١١ . الشخصية التاريخية للمجتمع العراقي . مجلة مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية . جامعة بابل . العدد الثاني . كانون الأَول.
١٢. علام ، إعتماد محمد . ١٩٩٤ . دراسات في علم الإجتماع التنظيمي . ط١ . مصر: مكتب النسر للطباعة .
١٣. علي ، علي أَحمد . ١٩٨٣. العلوم السلوكية : مدخل لدراسة السلوك "فهمه وتطويره" . القاهرة: مكتبة عين شمس .
١٤. عمارة ، رشيد . ٢٠١٠ . الديمقراطية التوافقية "دراسة في السلوك السياسي العراقي " ، مجلة زنكوى سليماني . جامعة السليمانية . كلية العلوم السياسية والإجتماعية . العدد (٣٠) . السليمانية . تشرين الأَول .
١٥. عنصر ، يوسف و ليتيم ، ناجي . ٢٠١٤ . أَهم المُحددات السيكو- سوسيولوجية المُستخدمة في قياس وتشكيل سلوك العمال التنظيمي . مجلة الدراسات والبحوث الإجتماعية . جامعة الوادي . العدد السابع .
١٦. الكبيسي ، محمد محمود . ٢٠٠٩. فلسفة العلم ومنطق البحث العلمي . بغداد: بيت الحكمة .
١٧. الكيلاني ، عبد الوهاب. ١٩٩٥ . موسوعة السياسة . ج١ . بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر .
١٨. محمود ، عباس فاضل . ٢٠١٢ . دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز البناء الديمقراطي في العراق . مجلة الإستاذ . الوحدة التربوية لدراسات السلام وحقوق الإنسان . كلية التربية- إبن رشد . العدد (٢٠٣) . بغداد .

١٩. مراد ، علي عباس . ٢٠١٣ . إشكالية الهوية في العراق ... الأُصول والحلول ، في أَحمد بعلبكي وآخرون . الهوية وقضاياها في الوعي العربي المُعاصر . ط١ . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية .

٢٠. ميلر ، كريستيان . ٢٠١٠ . ضريبة الدم " مليارات مهدورة و أَرواح مفقودة وجشع الشركات العملاقة في العراق " . ترجمة سعيد حسينة . ط١ . بيروت– لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر .

٢١. النقيب ، خلدون حسن . ١٩٩٧ . في البدء كان الصراع ! "جدل الدين والإثنية . الأُمة والطبقة عند العرب". ط١ . بيروت– لبنان: دار الساقي.

٢٢. هيود ، أَندرو . ٢٠١٢ . مدخل إلى الأَيديولوجيات السياسية . ط١ . ترجمة محمد صفار . القاهرة: المركز القومي للترجمة .

٢٣. و.لامبرت ، وليم & ولاس إ. لامبرت . ١٩٩٣ . علم النفس الإجتماعي . ط٢ . ترجمة سلوى الملا . القاهرة : دار الشروق .

٢٤. الياسري ، علي عبد العزيز .٢٠١١. ملامح الثقافة السياسية في العراق المعاصر . مجلة دراسات دولية . العدد السابع والأَربعون . بغداد .

٢٥. ئاكرةيى ، نجدت صبري . ٢٠١١.الإطار القانوني للأَمن القومي "دراسة تحليلية" . دار دجلة ناشرون وموزعون . بغداد .

المصادر باللغة الإنكليزية :

1. Akriy, Najdat Sabri. 2011. The Legal Framework for National Security: An Analytical Study. Dijlah Publishers and Distributors. Baghdad.
2. Al-Aboudi, Sattar Nouri. 2011. The Historical Personality of Iraqi Society. Journal of the Babylon Center for Civilizational and Historical Studies. University of Babylon. Issue Two. December.
3. Al-Aswad, Sadiq. 1990. The Impact of Personality Formation on Political Behavior. Journal of Political Science. College of Political Science. University of Baghdad. Third Year. Issue Seven. Baghdad. June 3.
4. Al-Hassani, Sayyid Abdul Razzaq. 2008. Modern Political History of Iraq. Vol. 3, 7th ed. Lebanon - Beirut: Al-Rafidain for Printing, Publishing, and Distribution.
5. Ali, Ali Ahmed. 1983. Behavioral Sciences: An Introduction to the Study of Behavior: Understanding and Developing It. Cairo: Ain Shams Library.

6. Al-Khazraji, Thamer Kamel Muhammad. 2004. Modern Political Systems and Public Policies: A Contemporary Study in the Strategy of Power Management. Majdalawi Publishing and Distribution House. 1st ed. Amman, Jordan.
7. Al-Kilani, Abdul-Wahab. 1995. Encyclopedia of Politics. Vol. 1. Beirut: Arab Foundation for Studies and Publishing.
8. Al-Kubaisi, Muhammad Mahmoud. 2009. Philosophy of Science and Logic of Scientific Research. Baghdad: Bayt Al-Hikma.
9. Allam, Itimad Muhammad. 1994. Studies in Organizational Sociology. 1st ed. Egypt: Al-Nisr Printing Office.
10. Al-Naqeeb, Khaldoun Hassan. 1997. In the Beginning Was the Conflict! "The Controversy of Religion and Ethnicity. Nation and Class Among the Arabs." 1st ed. Beirut, Lebanon: Dar Al-Saqi.
11. Al-Yasiri, Ali Abdul Aziz. 2011. Features of Political Culture in Contemporary Iraq. Journal of International Studies. Issue No. 47. Baghdad.
12. Amara, Rashid. 2010. Consensual Democracy: A Study of Iraqi Political Behavior. Zangawi Sulaymani Journal. University of Sulaymaniyah. College of Political and Social Sciences. Issue (30). Sulaymaniyah. October.
13. Ansar , Yousef and Laitim, Naji. 2014. The Most Important Psycho-Sociological Determinants Used in Measuring and Shaping Organizational Worker Behavior. Journal of Social Studies and Research. University of Wadi. Issue No. 7.
14. Eberly, Don E. 2003. Building a Community of Citizens: Civil Society in the Twenty-First Century. Translated by Hisham Abdullah. 1st ed. Hashemite Kingdom of Jordan - Amman: Al-Ahlia for Publishing and Distribution.
15. Hassan, Hamid Fadel. 2007. Iraqi Identity and State Building. Journal of Political Science. College of Political Science. University of Baghdad. Issue No. 34.
16. Heywood, Andrew. 2012. Introduction to Political Ideologies. 1st ed. Translated by Muhammad Saffar. Cairo: National Center for Translation.
17. Mahmoud, Abbas Fadhel. 2012. The Role of Civil Society Organizations in Promoting Democratic Building in Iraq. Al-Ustadh Magazine. Educational Unit for Peace Studies and Human Rights. College of Education - Ibn Rushd. Issue (203). Baghdad.

18. Miller, Christian. 2010. The Blood Tax: Billions Wasted, Lives Lost, and the Greed of Giant Corporations in Iraq. Translated by Saeed Hasina. 1st ed. Beirut, Lebanon: Al-Matbouat Company for Distribution and Publishing.
19. Murad, Ali Abbas. 2013. The Problem of Identity in Iraq... Origins and Solutions, in Ahmad Baalbaki et al., Identity and Its Issues in Contemporary Arab Consciousness. 1st ed. Beirut: Center for Arab Unity Studies.
20. Rashid, Abdul Wahab Hamid. 2006. Democratic Transition in Iraq: Historical Legacies, Cultural Foundations, and External Determinants. 1st ed. Beirut: Center for Arab Unity Studies.
21. Theeb, Iman Abdul Karim. 2006. Social Behavior of University Students. Journal of the Center for Educational and Psychological Research. Al-Mustansiriya University. College of Education. Department of Educational Sciences. Twelfth Issue. Baghdad.
22. W. Lambert, William & Wallace E. Lambert. 1993. Social Psychology. 2nd ed. Translated by Salwa Al-Mulla. Cairo: Dar Al-Shorouk.
23. Zayed, Ahmed. 2006. Psychology of Intergroup Relations: Issues in Social Identity and Self-Categorization. Kuwait: Al-Majma'a Al-Dawla Printing Company.
24. Zaytoun, Waddah. 2010. Political Dictionary. Amman: Dar Al-Mashreq Al-Thaqafi. 10. Abdel-Hafiz, Adel Fathi Thabet. 1997. Contemporary Political Theory: A Study of the Models and Theories Presented to Understand and Analyze the World of Politics. Alexandria: Dar Al-Jamia Al-Jadida Publishing House.